(مذكّرة نظريّة)

تمويل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يسعد حكومة قطر أن تستضيف، بالشراكة مع رئيسة الجمعية العامة، اجتماعاً للمتابعة يهدف إلى مساعدة البلدان على التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيركّز الاجتماع على موضوع تمويل الأهداف الإنمائية تحضيراً لمؤتمر تمويل التنمية الذي سينعقد في عام ٢٠٠٨. وسيتطرق إلى المواضيع التالية: حشد الموارد المحلية، وزيادة حجم التمويل الخارجي، واستكشاف مصادر مبتكرة للتمويل من القطاع الخاص. وسينصب اهتمامه على المجالات التالية بالتحديد:

- كيفية ترجمة الالتزامات الحالية إلى إجراءات عملية لزيادة تدفق المساعدة الإنمائية المنظورة إلى البلدان النامية؛
- تقييم جهود البلدان النامية لإعداد استراتيجيات محسنة وتنفيذها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك زيادة حجم الموارد المحلية المخصصة لتلك الأهداف؛
- استكشاف مصادر تمويل مبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً.

وقد عقدت رئيسة الجمعية العامة، بعد مرور عام واحد على مؤتمر القمة العالمي، اجتماعاً دام يوماً واحداً في تشرين الثاني/نوفمبر، التقت فيه الحكومات ودوائر القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بوصفها الجهات الشريكة الرئيسية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وناقش المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف في مختلف أنحاء العالم، واستكشفوا الطرق الكفيلة بالإسراع بوتيرته، بطرق من بينها تبادل التجارب الناجحة في مجال تنفيذ المبادرات سريعة الأثر، التي قد يستفاد منها في وضع وتحسين استراتيجيات إنمائية طموحة، تتماشى والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي عام ٢٠٠٠، وقّعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعلان الألفية، الذي أفضى إلى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، الرامية إلى القضاء على الفقر، ومكافحة الجوع والمرض، وتعزيز المساواة بين الجنسين وفرص الحصول على التعليم، وتشجيع الاستثمار في البنيات التحتية الأساسية ومكافحة التدهور البيئي. وبعد ذلك بخمس سنوات، أكدت الدول الأعضاء مجدداً التزامها بتلك الأهداف خلال

مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، تفاوتت درجات التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي وفي تنفيذ كل هدف على حدة.

لذلك فإن تحقيق الأهداف يتطلب بذل جهود متضافرة من الحكومات الوطنية والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد شرعت عدة بلدان في وضع استراتيجيات عملية لتحقيق الأهداف، بناء على الالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وستتوقف عملية التنفيذ على عدة عوامل، من ضمنها مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لتحسين الاستراتيجيات الإنمائية، لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل. واعتمد مؤتمر تمويل التنمية، المنعقد في مونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠٢، إطاراً تنفيذياً لزيادة حجم الموارد المتاحة لتحقيق التنمية. وشمل ذلك التركيز على زيادة الموارد المحلية المرصودة للأهداف الإنمائية، فضلاً عن رفع حجم المساعدة الإنمائية وفقاً للالتزامات الدولية. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لتمويل التنمية في قطر عام ٢٠٠٨.

وقد التزمت عدة بلدان بتمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري. ففي مطلع عام ٢٠٠٥، اعتمد أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعلانَ باريس بشأن فعالية المعونة، الذي يحدد مقاييس ملموسة لتحسين نوعية واتساق المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد ذلك ببضعة أشهر، قررت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بلوغ الهدف المحدد دولياً، المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، مع تحقيق هدف مرحلي هو رصد نسبة ٠,٥١ في المائة لتلك المساعدة بحلول عام ٢٠١٠ (٠,٣٣ و ٠,١٧ في المائة، تباعا، في الدول الأعضاء الجدد). وفي مؤتمر قمة غلين إيغلز، المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥، التزمت مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.